عقد الأمم المتحدة
للعمل من أجل التغذية
2025-2016

برنامج العمل

معلومات أساسية

1- إن القضاء على سوء التغذية بجميع أشكاله أمر لابد منه للخروج من دوامة الفقر المتوارثة عبر الأجيال وبلوغ أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. واليوم، يعاني قرابة واحد من كل ثلاثة أشخاص في العالم شكلاً واحداً على الأقل من أشكال سوء التغذية – نقص التغذية أو نقص المغذيات الدقيقة أو الوزن الزائد أو السمنة – كما أن عددا كبيرا من سكان العالم مصاب بالأمراض غير السارية المتصلة بالنظام الغذائي. وآثار سوء التغذية على التنمية والمجتمع والصحة والرفاه جسيمة ودائمة، بالنسبة إلى الأفراد وأسرهم والمجتمعات المحلية والبلدان. وتتواجد – ضمن نفس البلد أو المجتمع المحلي أو الأسرة المعيشية أو الفرد – أشكال مختلفة من سوء التغذية.

2- والأسباب الجذريّة لسوء التغذية وعوامله معقّدة ومتعددة الأبعاد، وهي تشمل:

- الفقر والتخلف، والبطالة وتدني الوضع الاجتماعي والاقتصادي في المناطق الريفية والحضرية على السواء، وغالبا ما يتفاقم ذلك بفعل أثر النزاعات، وحالات الطوارئ في المجال الإنساني وفي فترة ما بعد النزاعات، والأزمات الممتدة، بما في ذلك الكوارث الطبيعية؛
- وعدم الإنصاف واللامساواة، وتغذية الرضع وصغار الأطفال وممارسات الرعاية السيئة، وسوء خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، ونقص فرص التحصيل العلمي والوصول إلى النظم الصحية الجيدة ومياه الشرب المأمونة، والإصابات التي تنقلها الأغذية والعدوى الطفيلية، وابتلاع الملوثات المضرة بسبب عدم أمان إنتاج الأغذية أو ممارسات التحضير؛
- والتحديات والاتجاهات الجديدة والناشئة، مثل تغير المناخ والضغوط الناجمة عن النمو السكاني، والتوسّع الحضري، وتغيير أنماط الحياة وأنماط الاستهلاك[1].

3- ورغم أن الآونة الأخيرة شهدت إحراز بعض التقدّم، فإن تحديات التغذية التي تواجهها البلدان لا تزال تتطور وتشتد حدة، وحلولها تتطلب قيادة سياسية قوية ومستمرة.

[1] إعلان روما عن التغذية: http://www.fao.org/3/a-ml542a.pdf

4- والتزمت الدول الأعضاء والمجتمع العالمي، في نوفمبر/تشرين الثاني 2014 خلال المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، بالقضاء على سوء التغذية بجميع أشكاله، وعبّر هؤلاء في إعلان روما عن التغذية عن رؤية مشتركة للعمل العالمي. واتفقوا أيضاً على إطار عمل طوعي[2] لتحقيق هذه الالتزامات.

5- وفي سبتمبر/أيلول 2015، اعتمدت الدول الأعضاء خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والتزمت بتحقيق مجموعة شاملة وبعيدة المدى ومحورها الناس من أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها العالمية والتحولية، التي تعتبر متطلبات لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة. وأعطت أولوية قصوى للتصدي لسوء التغذية من خلال الالتزام بجميع أهداف التنمية المستدامة[3]، وعلى وجه الخصوص تحت إطار الهدف 2 من أجل "القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة". كما التزمت الدول الأعضاء، تحت إطار المقصدين 2-1 و2-2 بأن يتم "القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، لا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضّع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذّي طوال العام بحلول عام 2030" وأن يتم "وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام 2030، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتّفق عليها دوليا بشأن توقّف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والنساء الحوامل والمرضعات وكبار السن بحلول 2025".

6- وفي أبريل/نيسان 2016، صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة، من خلال قرارها 259/70[4]، على نتائج المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، وأعلنت الفترة من 2016 إلى 2025 عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية ("عقد التغذية"). كما دعا القرار منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية إلى "الإشراف على تنفيذ عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية، بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وإلى تحديد ووضع برنامج عمل يستند إلى إعلان روما وإطار العمل التابع له، إلى جانب وسائل تنفيذه في الفترة 2016-2025، بواسطة آليات تنسيق مثل اللجنة الدائمة للتغذية ومنتديات أصحاب المصلحة المتعددين مثل لجنة الأمن الغذائي العالمي، تمشيا مع ولايتها، وبالتشاور مع المنظمات والمنتديات الدولية والإقليمية الأخرى".

7- وفي مايو/أيار 2016، طلبت جمعية الصحة العالمية، من خلال القرار 8/69، من المدير العام لمنظمة الصحة العالمية العمل مع المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة من أجل "أن يدعم الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في تطوير وتعزيز وتنفيذ سياساتها وبرامجها وخططها للتصدي إلى التحديات المتعددة المتعلقة بسوء التغذية، وعقد اجتماعات دورية ذات طبيعة شاملة لتبادل أفضل الممارسات، بما في ذلك النظر في الالتزامات التي تكون محددة، وقابلة للقياس، وقابلة للتحقق، ومناسبة، وموقوتة زمنيا في إطار عقد العمل من أجل التغذية (2016–2025)"[5].

[2] http://www.fao.org/3/a-mm215a.pdf

[3] https://www.unscn.org/uploads/web/news/NutritionPaper-EN-14apr.pdf

[4] http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/70/259&referer=/english/&Lang=A.

[5] http://apps.who.int/gb/ebwha/pdf_files/WHA69/A69_R8-ar.pdf

8- وتم تحديد برنامج عمل عقد التغذية هذا ووضعه وفقاً للولاية التي منحتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار 259/70 مع الأخذ بالاعتبار قرار جمعية الصحة العالمية 8/69. ويحدّد برنامج العمل آليات ينبغي من خلالها للدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة الملتزمين التعاون من أجل تحقيق أهداف عقد التغذية.

9- ويعرض برنامج عمل عقد التغذية وصفا لأهداف العقد وقيمته المضافة ومبادئه التوجيهية؛ والمجالات الرئيسية للعمل ذي الأولوية (مجالات العمل)؛ وطرائق مشاركة الدول الأعضاء وغيرها من الجهات من أصحاب المصلحة وأدوارها، وآليات وأدوات لدفع العمل (وسائل التنفيذ)؛ وإطار المساءلة.

10- وبرنامج العمل هذا وثيقة قابلة للتعديل، وضعت من خلال عملية شاملة ومستمرة وتعاونية، وتستند إلى مبادرات الحكومات وشركائها العديدين وتربط في ما بينها.

الأهداف

11- يكمن هدف عقد التغذية في تسريع وتيرة تنفيذ التزامات المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية وتحقيق الغايات المتعلقة بالأمراض غير السارية المتصلة بالنظام الغذائي والتغذية العالمية بحلول عام 2025 والمساهمة في بلوغ أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

12- وإن عقد التغذية:

- يوفر إطارا متماسكا واضح المعالم ومحدّدا زمنياً يعمل ضمن الهياكل القائمة والموارد المتاحة؛
- يحفز وييسر مواءمة الجهود الجارية التي تبذلها جهات متعددة من جميع القطاعات، بما في ذلك جهات فاعلة جديدة، لتعزيز حركة عالمية لإنهاء كل أشكال سوء التغذية وعدم ترك أي أحد خلف الركب؛
- ويحفز الترجمة الفعّالة لالتزامات المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلى سياسات وبرامج ملموسة ومحددة وطنيا؛
- ويعزز اتساق السياسات الوطنية والإقليمية والدولية مع التركيز على الأدلة والنتائج عبر القطاعات المتعددة لمكافحة كل أشكال سوء التغذية، بما في ذلك من خلال تحسين رصد أثر السياسات ذات الصلة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية ورفع التقارير عن ذلك؛
- ويدعو إلى تعبئة التزامات سياساتية ومالية إضافية؛
- ويقوم، تحت إشراف الدول الأعضاء، بإنشاء إطار عالمي للمساءلة عبر مختلف القطاعات والجهات صاحبة المصلحة بالاستناد إلى الآليات والعمليات والأدوات القائمة.

القيمة المضافة

13- تتمثل القيمة المضافة لعقد التغذية في ما يلي:

- تسليط الضوء على الحاجة الملّحة إلى العمل، استرشادا برؤية جماعية لعالم يحصل فيه جميع الناس في كل الأوقات وفي جميع مراحل الحياة على وجبات غذائية صحية ومتنوعة وآمنة وبأسعار معقولة؛
- وتحديد فترة مركّزة لتحديد الآثار والنتائج وتعقبها وتحقيقها من أجل وضع التزامات عمل قطرية وتنفيذها من جانب مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة داخل مجتمع التغذية وخارجه؛
- وتوفير فرصة غير مسبوقة لنشر حركات على نطاق المجتمع لتغيير السياسات الوطنية من أجل إنهاء كل أشكال سوء التغذية، في البلدان كافة؛
- وتوفير ترابط عالمي في ما بين جميع أصحاب المصلحة العاملين في مجال البرامج والمبادرات المتصلة بالأغذية والتغذية لخلق تعلّم متبادل وتعزيز أوجه التآزر للعمل تحقيقا للأهداف المشتركة؛
- ووضع إطار عالمي شفاف وفي المتناول لتتبع التقدم المحرز وضمان المساءلة المتبادلة عن الالتزامات المتعهد بها؛
- وتسليط الضوء على التغذية على أعلى مستوى سياسي من خلال رفع تقارير منتظمة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة والأجهزة الرئاسية لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وإشراك لجنة الأمن الغذائي العالمي وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية والمنتديات المتعددة أصحاب المصلحة.

المبادئ التوجيهية

14- إن عقد التغذية:

- تملكه وتقوده البلدان؛
- ويستند إلى الجهود القائمة؛
- ويعزز التنسيق في ما بين الجهات الفاعلة والإجراءات؛
- ويدعم جميع البلدان من أجل معالجة جميع أشكال وأسباب سوء التغذية؛
- ويوفر مظلة شاملة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين لتوحيد إجراءات التغذية عبر مختلف القطاعات ومواءمتها وتعزيزها؛
- ويقرّ بظهور حركات محلية ووطنية وإقليمية وعالمية للقضاء على جميع أشكال سوء التغذية، ويشجع ذلك.

15- ويستم عقد التغذية بطابع شامل، يعالج جميع أشكال سوء التغذية ويعظّم مشاركة الجهات الفاعلة كافة ويضمن تلبية احتياجات الناس جميعا. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن عقد التغذية:

- يشـرك البلدان كافة، بغض النظر عن دخلها وطبيعة تحديات سـوء التغذية التي تواجهها وخصـائص نظمها الغذائية والصحية؛
- ويتوجّه إلى كل الناس في كل مكان، خاصـة النسـاء والشـباب، بوصـفهم أصـحاب المصـلحة الرئيسـيين في النجاح؛
- وييسـر العمل عبر المناطق والتجمعات السـكانية الريفية والحضـرية وشـبه الحضـرية على حد سـواء؛ فالنظم الحضـرية والبيئات الغذائية الحضـرية قد تكون مهيأة لإبراز تغيرات ونجاحات سـريعة في حين أن التجمعات السكانية الريفية والقرى والمقاطعات الريفية توفر مواقع هامة لإنتاج الأغذية وتوزيعها واستهلاكها؛
- ويعالج حالات الطوارئ والحالات ذات الأولوية المتزايد عددها (بما في ذلك الكوارث الطبيعية والنزاعات والأزمات الممتدة) التي تؤثر في الحالة التغذوية لأعداد هائلة من السكان؛
- ويشـرك جميع قطاعات الحكومة ويدعمها، على جميع المسـتويات ذات الصـلة، لضـمان ما هو مناسـب من تحديد للأولويات وتمويل وعمل بشأن إنهاء كل أشكال سوء التغذية؛
- ويعمل مع طائفة واسـعة من أصـحاب المصـلحة، بما في ذلك الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية والمحلية والمؤسـسـات المالية ومصـارف التنمية والبرلمانيين والمدن ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام والمؤسسات الخيرية وقطاع الأعمال، ويدعوها جميعا إلى المساهمة بأصولها الفريدة والقيّمة (بما في ذلك التنفيذ والدعوة والمساعدة الفنية والأموال والقدرة على الحشد)، تماشيا مع السياسات والبرامج الوطنية ودعماً لها؛
- ويعمل مع الحركات الاجتماعية التي تمثل الفلاحين وصغار صيادي الأسماك ومجتمعات صيد الأسماك والرعاة واللاجئين والمهاجرين وفقراء المناطق الحضرية والمستهلكين والنساء والشباب والشعوب الأصلية والعمال في قطاعي الزراعة والأغذية، باعتبارهم أطرافاً فاعلة رئيسية في إنشاء حركة عالمية للتغذية؛
- ويعبئ ثروة كفاءات القطاع الخاص وموارده، بما في ذلك من المنشـآت الصـغيرة والمتوسـطة الحجم المشـاريع الاجتماعية إلى الشركات الوطنية والمتعددة الجنسيات الأكبر، مع إدارة تضارب المصالح في الوقت ذاته.

16- ويهيئ عقد التغذية بيئة تمكينية، تحترم فيها السياسات والبرامج الوطنية والإقليمية والدولية "حق كل فرد في الحصول على أغذية آمنة وكافية ومغذية بما يتماشى والحق في الحصول على الغذاء الكافي، والحقوق الأساسية لكل فرد في التحرر من الجوع بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية وغير ذلك من صـكوك الأمم المتحدة ذات الصلة"[6]، وتحميه وتفي به.

17- كما يهيئ عقد التغذية بيئة تمكينية، تعتمد فيها الإجراءات التي تتخذها الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة على أحدث الأدلة العلمية، ويعمل مع المؤسسات الأكاديمية من أجل مواصلة البحث عن حلول فعالة.

[6] إعلان روما عن التغذية.

مجالات العمل

18- يتمحور العمل خلال عقد التغذية حول ستة مجالات أثر تكاملية وشاملة لعدة قطاعات، تنبثق عن توصيات إطار عمل المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، ووثيقة الصلة بأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة. وفي حين أن كل مجال من هذه المجالات المواضيعية يرشد العمل ويؤطره، فإنه ينبغي عدم النظر إليها بمعزل عن بعضها البعض؛ وعلى المستوى العملي، عادة ما ينبغي ربط السياسات والبرامج بعدة مجالات في الوقت نفسه. والمجالات الستة، هي كالآتي:

(1) نظم أغذية مستدامة وقادرة على الصمود من أجل نظم غذائية صحية؛
(2) ونظم صحية متناسقة توفر تغطية شاملة لإجراءات التغذية الأساسية؛
(3) والحماية الاجتماعية والتثقيف التغذوي؛
(4) والتجارة والاستثمار لتحسين التغذية؛
(5) والبيئات الآمنة والداعمة للتغذية في كل الأعمار؛
(6) وتعزيز الحوكمة والمساءلة في مجال التغذية.

19- ويعزز عقد التغذية الحوار السياساتي الوطني والإقليمي والعالمي لتيسير وتعزيز العمل المحلي الذي يهدف بدوره إلى تعظيم الأثر على المستويات كافة. وإن اتباع نهج محلي يشرك المجتمع المدني مهم بالنسبة إلى ضمان أخذ الدول الأعضاء بزمام المبادرات والسياسات؛ وإلى التكيّف مع الهياكل والبيئات السياسية المختلفة التي يتعين فيها إطلاق مبادرات التغذية؛ وإلى معالجة الاختلافات الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية الكبيرة داخل مجتمع ما؛ وإلى ضمان أن تكون الحلول منصفة وشاملة ومحورها الناس وألا تترك أي أحد خلف الركب.

20- وستتوقف الأولويات وصياغة إجراءات محدّدة على الاهتمام والالتزام اللذين تبديهما الحكومات وشركاؤها والجهات الفاعلة المحتملة الأخرى. ودعماً لذلك، سيُجرى حصر كامل وشامل، بالاستناد إلى ما تم إنجازه فعلا، لتحديد ورسم كل المبادرات والحركات وآليات التمويل والإجراءات السياساتية القائمة ذات الصلة بالتغذية، لضمان إبراز عقد التغذية لاحتياجات الدول الأعضاء ومجتمع التغذية العالمي وتمكّنه من إحداث المزيد من التركيز على الفجوات المحدّدة.

مجال العمل 1: نظم أغذية مستدامة قادرة على الصمود من أجل نظم غذائية صحية

21- يستند العمل في هذا المجال إلى توصيات إطار عمل المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية:

- بالنسبة إلى نظم أغذية مستدامة تعزّز نظم غذائية صحية (التوصيات 9 و10 و11 و12 و14)؛
- وبالنسبة إلى المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (التوصية 50)؛
- وبالنسبة إلى سلامة الأغذية ومقاومة مضادات الميكروبات (التوصيات 53 و54 و55 و56 و57).

22- إن نظم الأغذية الحالية[7] لا تؤدي إلى النظم الغذائية ذات الجودة الجيدة اللازمة لصحة مثلى وتضغط على الموارد الطبيعية للكوكب[8]. وهناك حاجة إلى إجراءات متسقة تغطي نظام الأغذية بأكمله – من المدخلات والإنتاج إلى التجهيز والتخزين والنقل والبيع بالتجزئة والاستهلاك – لضمان حصول الجميع على وجبات غذائية مستدامة وصحية والحد من الفاقد والمهدر من الأغذية والمغذيات.

23- ويشمل مجال العمل هذا أيضا السياسات والاستثمارات الوطنية من أجل: تقوية إنتاج الأغذية وتجهيزها على المستوى المحلي، لا سيما من جانب أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين، مع إيلاء اهتمام خاص لتمكين المرأة؛ وتشجيع تنويع المحاصيل؛ والقيام، حيثما كان ذلك مناسباً، بوضع خطوط توجيهية دولية بشأن النظم الغذائية الصحية، وكذلك مواصفات وخطوط توجيهية ومدونات ممارسات دولية تتعلق بسلامة الأغذية وجودتها، واعتمادها وتكييفها.

24- وينبغي للحلول أن تشمل ما يلي: تحسين إنتاج أصناف متنوّعة من الحبوب والبقول والخضار والفاكهة والأغذية الحيوانية المصدر، بما فيها الأسماك واللحوم والبيض ومنتجات الألبان، التي ينبغي أن تنتج وتستهلك على نحو مستدام، وتحسين توافر هذه الأصناف وإمكانية الحصول عليها والقدرة على تحمل تكاليفها؛ ونظم غذائية تحتوي على المغذيات الكبيرة، والألياف والمغذيات الدقيقة تماشياً مع توصيات منظمة الصحة العالمية بشأن النظم الغذائية الصحية[9].

25- وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إدراج سلامة الأغذية في جدول الأعمال العالمي المتعلق بالأمن الغذائي والتغذية لإحراز تقدّم ملحوظ في مجال تحسين التغذية. فمشاكل سلامة الأغذية تهدّد الوضع التغذوي للسكان، لا سيّما الفئات المستضعفة، مثل المسنين والحوامل والنساء المرضعات والمراهقات والأطفال. وتشكّل الأغذية الملوّثة بفعل مواد خطرة كيميائية أو بيولوجية، بما في ذلك الملوّثات البيئية، مصدر العديد من الأمراض، من الإسهال إلى السرطان، ممّا يقوّض حياة الناس وصحتهم ورفاههم الغذائي بشكل مباشر أو غير مباشر. وخلال العقود الأخيرة، لم تتراجع كثيراً الأمراض الناجمة عن الإسهال والزحار أو غيرهما من الأمراض المعوية المتأتية من الأغذية غير المأمونة والمياه الملوّثة ورداءة المرافق الصحية. وفي بعض البلدان النامية، يتعرّض الأطفال بشكل مزمن، من خلال نظمهم الغذائية، لمادة الأفلاتوكسين التي لا تعتبر مادة مسبّبة للسرطان فحسب، بل تسهم على الأرجح أيضا في التقزّم.

[7] منظمة الأغذية والزراعة، حالة الأغذية والزراعة، 2013، نظم الأغذية لتغذية أفضل: http://www.fao.org/docrep/018/i3300a/i3300a.pdf

[8] الهدف 15 من التنمية المستدامة: حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي: https://sustainabledevelopment.un.org/sdg15

[9] http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs394/en/

26- وتتمثل إحدى القضايا الناشئة المرتبطة بسلامة الأغذية التي تشكل مصدر قلق عالمي في مقاومة مضادات الميكروبات. ففي حين أنّ العقاقير المضادة للميكروبات لا غنى عنها بالنسبة إلى صحة الإنسان والحيوان ورفاههما، وحاسمة الأهمية بالنسبة إلى سبل عيش منتجي الأغذية، فإنّ استخدامها غير الحصيف يؤدي إلى تنامي مخاطر مقاومة مضادات الميكروبات التي تهدّد البشر والبيئات الزراعية والإيكولوجية. وفي الوقت الذي تتطلّب فيه معالجة مقاومة مضادات الميكروبات اعتماد "نهج صحة واحدة" متعدد القطاعات[10]، لا تزال هناك تحديات كبيرة تعترض سبيل ترجمة المعايير والخطوط التوجيهية المعترف بها دولياً إلى سياسات وإجراءات وطنية ملائمة.

مجال العمل 2: نظم صحة متناسقة توفر تغطية شاملة لإجراءات التغذية الأساسية

27- يستند العمل في هذا المجال إلى توصيات إطار عمل المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية:

- بالنسبة إلى نظم صحة قوية وقادرة على الصمود (التوصيات 25 و26 و27 و28)؛
- وبالنسبة إلى معالجة الهزال (التوصيتان 34 و35) والتقزم (التوصيتان 36 و37)؛
- وبالنسبة إلى الخدمات الصحية لتحسين التغذية (التوصيات 44 و45 و46 و47 و48 و49).

28- وهناك حاجة إلى نظم صحة قوية للوقاية من سوء التغذية بجميع أشكاله ومعالجته من خلال الاضطلاع بإجراءات وخدمات تغذية مبنية على الأدلّة بالنسبة إلى كل الأعمار، وكذلك للوقاية من الأمراض التي يمكن أن تفاقم نقص التغذية ومعالجتها. كما ينبغي لنظم الصحة أن تتعامل مع العواقب الصحية الطويلة الأجل المرتبطة بالوزن الزائد والسمنة والوقاية من الأمراض غير السارية المتصلة بالنظم الغذائية ومكافحتها.

29- كما هناك حاجة إلى توفير فرص حصول الجميع، بمن فيهم الأكثر تهميشاً وضعفا، على الخدمات الصحية وعلى الحماية من المخاطر المالية. وهذا يعني توفير التغطية الصحية الشاملة التي تنطوي ضمنا على حصول جميع الناس، دون تمييز، على مجموعة محدّدة وطنيا ممّا يلزم من الخدمات الصحية الضرورية التعزيزية والوقائية والعلاجية والمسكنة والتأهيلية، بما في ذلك خدمات صحة الفم والصحة النفسية، والأدوية الأساسية والجيدة والمأمونة والميسورة التكلفة والفعّالة، مع كفالة أن استخدام هذه الخدمات لا يعرّض المستخدمين لصعوبات مالية، مع التركيز بشكل خاص على الفئات السكانية الفقيرة والضعيفة والمهمشة[11].

30- ويهدف العمل في هذا المجال إلى إدراج جميع إجراءات التغذية ذات الصلة في تصميم نظام الصحة[12]؛ ودعم العاملين في مجال الصحة على جميع المستويات لإنجاز إجراءات التغذية؛ وضمان توافر الإمدادات والمعدات اللازمة.

---

[10] انظر خطط العمل الصادرة عن منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة.
http://www.wpro.who.int/entity/drug_resistance/resources/global_action_plan_eng.pdf and http://www.fao.org/3/a-i5996e.pdf and the joint FAO/WHO/OIE national Action Plan guidance http://www.who.int/drugresistance/action-plans/manual/en/

[11] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 81/67:
.http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/67/81&referer=/english/&Lang=A

[12] منظمة الصحة العالمية. إجراءات التغذية الأساسية. 2013.
/http://www.who.int/nutrition/publications/infantfeeding/essential_nutrition_actions/en

31- ويدعم هذا المجال، من خلال تمويل متناسب وسياسات ملائمة، الاستراتيجيات والأهداف الصحية والتغذوية ذات الصلة، بما في ذلك الاستراتيجية العالمية لتغذية الرضع وصغار الأطفال الصادرة عن منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وخطة التنفيذ الشاملة الخاصة بتغذية الأمهات والرضّع وصغار الأطفال للفترة 2012–2025، وخطة العمل العالمية للوقاية من الأمراض غير السارية المرتبطة بالنظام الغذائي ومكافحتها للفترة 2013–2020 اللتان أعدتهما منظمة الصحة العالمية. وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى الكشف عن سوء التغذية الحاد وإحالته ومعالجته؛ وتوفير التغذية والرعاية الصحية للمرأة، بدءا من الفتيات المراهقات إلى النساء خلال فترتي الحمل والرضاعة؛ وتعزيز الرضاعة الطبيعية الخالصة لمدة تصل إلى ستة أشهر واستمرار الرضاعة الطبيعية حتى سن السنتين وبعده، مع توفير تغذية تكميلية مناسبة؛ وتوفير المكملات الغذائية الدقيقة اللازمة للنساء والأطفال قبل سن المدرسة.

مجال العمل 3: الحماية الاجتماعية والتثقيف التغذوي

32- يستند العمل في هذا المجال إلى توصيات إطار عمل المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية:

- بالنسبة إلى التثقيف التغذوي والمعلومات عن التغذية (التوصيات 19 و20 و21)؛
- وبالنسبة إلى الحماية الاجتماعية (التوصيات 22 و23 و24).

33- وقد أوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في عام 2012، بضمان حماية اجتماعية عالمية شاملة تبدأ من الحدود الأساسية أو الدنيا للحماية الاجتماعية. وبالنظر إلى التقدّم المحدود والمتفاوت المحرز في تخفيض مستويات الفقر والجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والآفاق القاتمة حالياً للنمو الاقتصادي ونمو فرص العمل في الكثير من أنحاء العالم، هناك حاجة إلى حماية اجتماعية شاملة للقضاء على الفقر وسوء التغذية بجميع أشكاله.

34- ويمكن لتدابير الحماية الاجتماعية، مثل توزيع الأغذية والتحويلات النقدية وخلق فرص العمل اللائق والتغذية المدرسية، أن ترفع مستوى الدخل وتعزّز القدرة على الصمود. وإن برامج الحماية الاجتماعية المصممة جيداً، حين تقترن بالخدمات الصحية ذات الصلة، تؤدي إلى تحسين الطول وخفض فقر الدم وزيادة التنوّع الغذائي ورفع معدل استهلاك الأغذية الغنية بالمغذيات، لا سيما لدى الأسر المنخفضة الدخل التي تضمّ بين أفرادها رضعاً وأطفالا.

35- وبفضل المعرفة والتثقيف، يتمكن الناس من القيام بخيارات مستنيرة في ما يتعلق بالنظم الغذائية الصحية وأنماط الحياة في وئام مع الطبيعة[13]، وتحسين ممارسات تغذية الرضع وصغار الأطفال ورعايتهم، وتحسين السلوكيات المعزّزة للنظافة والصحة، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة. ويشكّل تغيير أنماط الحياة والسلوكيات هدفاً مهماً للتثقيف التغذوي. ويمكن أن يساعد أيضاً على خفض الفاقد والمهدر من الأغذية وتحفيز الاستخدام المستدام للموارد.

[13] كما يدعو إلى ذلك أيضا المقصد 8 من مقاصد الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة: "ضمان أن تتوافر للناس في كل مكان المعلومات ذات الصلة والوعي بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في وئام مع الطبيعة بحلول عام 2030".

36- ويمكن للحكومات، مدعومة حسب الاقتضاء بالمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والجهات المناصرة للتغذية، أن تساعد على الترويج للتغييرات المنشودة في أنماط الحياة الصحية، من خلال تضمين مناهج التعليم الابتدائي والثانوي المعارف والمهارات المتصلة بالأغذية والتغذية (بما في ذلك تدريس ممارسات الطبخ والنظافة وإعداد الطعام في المدارس)، ونشر معلومات عامة عن التغذية وتنظيم حملات التسويق الاجتماعي ووضع لوائح بشأن التوسيم الغذائي والادعاءات التغذوية والصحية.

37- وينبغي لتنفيذ التدخلات المتعلقة بالتثقيف التغذوي ومعلومات التغذية أن يستند إلى خطوط توجيهية وطنية خاصة بالنظم الغذائية وسياسات متسقة. كما ينبغي إدراج أهداف التغذية في برامج الحماية الاجتماعية وبرامج شبكات الأمان للمساعدة الإنسانية إضافة إلى التحويلات النقدية والغذائية، بما في ذلك برامج الوجبات المدرسية وغير ذلك من أشكال تدابير الحماية الاجتماعية للسكان المستضعفين.

مجال العمل 4: التجارة والاستثمار لتحسين التغذية

38- يستند العمل في هذا المجال إلى توصيات إطار عمل المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية:

- بالنسبة إلى تهيئة بيئة تمكينية للعمل الفعّال (التوصيتان 4 و8)؛
- وبالنسبة إلى التجارة والاستثمارات الدوليين (التوصيتان 17 و18).

39- لقد باتت القواعد التي تحكم التجارة والاستثمار تكتسي أهمية متزايدة بالنسبة إلى نظم الأغذية. فاتفاقات التجارة والاستثمار تؤثّر على كيفية عمل نظم الأغذية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية، فهي تؤثر على أسعار الأغذية وتوافرها وإمكانية الحصول عليها واستهلاكها، وعلى نتائج التغذية وسلامة الأغذية والخيارات الغذائية كذلك.

40- ويكتسي الاتساق بين سياسات التجارة والتغذية أهمية حيوية. وينبغي للسياسات والاتفاقات التجارية أن تدعم تنفيذ البرامج والسياسات المتعلقة بالتغذية وينبغي ألاّ يكون لها أي تأثير سلبي في الحق في غذاء كاف في بلدان أخرى[14].

41- ويركز مجال العمل هذا على تحديد الفرص المتاحة لتحقيق الغايات العالمية للأمن الغذائي والتغذية من خلال سياسات التجارة والاستثمار، وتنفيذ المبادئ الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية[15]، وتنفيذ المواصفات والخطوط التوجيهية الصادرة عن الدستور الغذائي، وتحسين توافر إمدادات أغذية آمنة ومغذية وإمكانية الحصول عليها عبر اتفاقات وسياسات تجارية ملائمة.

[14] الفقرة 25 من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 177/68.
http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/68/177&referer=/english/&Lang=A

[15] الوثيقة CFS 2014/41/4 Add.1: http://www.fao.org/3/a-ml620a.pdf

مجال العمل 5: بيئات آمنة داعمة للتغذية لكل الأعمار

42- يستند العمل في هذا المجال إلى توصيات إطار عمل المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية:

- بالنسبة إلى نظم غذائية مستدامة تعزز نظما غذائية صحية (التوصيات 13 و15 و16)؛
- وبالنسبة إلى تشجيع الرضاعة الطبيعية وحمايتها ودعمها (التوصيات 29 و30 و31 و32 و33)؛
- وبالنسبة إلى معالجة الوزن الزائد والسمنة في مرحلة الطفولة (التوصيات 38 و39 و40 و41)؛
- وبالنسبة إلى معالجة فقر الدم لدى النساء في سن الإنجاب (التوصيتان 42 و43)؛
- وبالنسبة إلى المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (التوصيتان 51 و52).

43- ويشدّد مجال العمل هذا على أهمية العوامل البيئية في نتائج سوء التغذية، بما في ذلك بيئات المدرسة والمنزل والمستشفى والعمل، وإنتاج الأغذية، والبيئات الحضرية كذلك. كما يركز على تشجيع الرضاعة الطبيعية وحمايتها ودعمها في بيئات، مثل المستشفيات وأماكن العمل. ومن أجل تهيئة بيئة غذائية صحية، ينبغي استخدام أدوات تنظيمية ومالية، مثل التوسيم والضرائب والإعانات بما يتماشى مع تعزيز حوافز العرض والطلب والنظم الغذائية الصحية.

44- وإن الحصول على مياه شرب مأمونة ومرافق صرف صحي مناسبة أمر لا غنى عنه بالنسبة إلى الصحة والوقاية من أمراض الإسهال، وبالتالي تحسين حالة التغذية. فالأطفال المتأثرون بنقص التغذية أكثر عرضة للموت بسبب الإسهال. كما أن الإسهال يقوض بدوره التغذية بتقليل كل من الشهية وامتصاص العناصر المغذية. ولا يزال ما يزيد عن مليار من الناس يتغوطون في العراء. وتماشياً مع النداء العالمي للعمل بشأن الصرف الصحي، ينبغي للجهود المبذولة أن تركز على تحسين النظافة الصحية وتغيير الأعراف الاجتماعية وتحسين إدارة نفايات البشر ومياه الصرف الصحي والقضاء تماماً على ممارسة التغوط في العراء بحلول عام 2025.

مجال العمل 6: استعراض الحوكمة والمساءلة في مجال التغذية وتعزيزهما والنهوض بهما

45- يستند العمل في هذا المجال إلى توصيات إطار عمل المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية:

- بالنسبة إلى تهيئة بيئة تمكينية للعمل الفعّال (التوصيات 1 و2 و3 و5 و6 و7)؛
- وبالنسبة إلى المساءلة (التوصيات 58 و59 و60).

46- ويقتضي العمل الفعّال في مجال التغذية مساهمات من جميع الجهات صاحبة المصلحة والقطاعات والتنسيق في ما بينها. وتتولى الحكومات زمام القيادة وتتحمل المسؤولية عن تشجيع الحوار والالتزام السياسيين، والتنسيق، والتخطيط الوطني، وضمان الاتساق بين السياسات والآليات، وتشجيع الاستثمارات المسؤولة والمستدامة، وتوفير المعلومات كمنفعة عامة وكوسيلة لتعزيز التعلّم والمساءلة، والنهوض بالتعاون بين البلدان، وتعزيز عمل منظومة الأمم المتحدة.

47- وينبغي لعمليات الحوكمة أن تكون شفافة وتخضع للمساءلة وأن تفضي إلى المشاركة الكاملة لجميع أصحاب المصلحة. وينبغي للشراكات والبرامج الرامية إلى توطيد التعاون أن تأخذ بنتائج المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، وغايات جمعية الصحة العالمية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 بوصفها مراجع أساسية توفر قواعد ومعايير مشتركة. كما ينبغي للآليات الوطنية والإقليمية والعالمية الهادفة إلى تعزيز الاتساق بين القطاعات وتيسير المشاركة الشاملة أن تتضمن ضمانات قوية ضد إساءة الاستخدام وتضارب المصالح.

48- وينبغي للحكومات أن تضع، حسب الاقتضاء، غايات وطنية خاصة بالتغذية تتضمن معالم تتماشى مع الإطار الزمني لتنفيذ عقد التغذية، وأن تعزز آليات الرصد حسب الاقتضاء لتتبع التقدّم المحرز في تحقيق الغايات الوطنية. وبالتعاون مع الحكومات الوطنية وهيئات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة، ستتاح على شبكة الإنترنت آلية عالمية للرصد ورفع التقارير خاصة بعقد التغذية. وكل فترة سنتين، ستقدّم إلى الجهازين الرئاسيين لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وإلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقارير عن التقدّم المحرز في بلوغ أهداف عقد التغذية[16].

وسائل التنفيذ

49- يعرض هذا القسم طرائق تنفيذ كل الجهات الفاعلة لعقد التغذية.

الالتزامات بالعمل

50- تدعى الدول الأعضاء والمجتمعات السياسية والاقتصادية الإقليمية والمجتمع العالمي، بموجب عقد التغذية، إلى ترجمة الالتزامات المتعهد بها في إعلان روما عن التغذية إلى التزامات بالعمل تكون محددة، وقابلة للقياس، وقابلة للتحقق، ومناسبة، وموقوتة زمنيا، في سياق السياسات الوطنية الخاصة بالتغذية والمتصلة بها، وفي الحوار مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، لا سيما الناس والمجتمعات المحلية الأكثر تأثراً بتحديات التغذية. وتمثّل التوصيات الستون الواردة في إطار عمل المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، والتي تتجلى في مجالات العمل الستة المذكورة أعلاه، مجموعة واسعة من الإجراءات السياساتية الفعالة لمعالجة سوء التغذية بجميع أشكاله. وإن الالتزامات المحددة، والقابلة للقياس، والقابلة للتحقق، والمناسبة، والموقوتة زمنيا تساعد أصحاب المصلحة كافة على فهم المقصود من كل إجراء وتحسين التتبع.

51- وينبغي للدول الأعضاء: (1) وضع غايات خاصة بالتغذية تتماشى مع غايات جمعية الصحة العالمية الست المتفق عليها المتعلقة بالتغذية (جمعية الصحة العالمية 65-6) وغايات الأمراض غير السارية المتصلة بالنظام الغذائي (جمعية الصحة العالمية 66-10) بحلول عام 2025؛ (2) والالتزام بتنفيذ توصية أو أكثر من توصيات إطار عمل المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية التي تتجلى في مجالات العمل الستة لعقد التغذية؛ (3) وتخصيص أو حشد ما يكفي من الموارد المالية لدعم الإجراءات المحلية والدولية اللازمة لتحقيق الغايات العالمية المتعلقة بالتغذية والأمراض غير السارية المتصلة بالنظام الغذائي.

[16] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 259/70.

52- وفي حين بادرت بلدان عديدة بالفعل إلى وضع سياسات وخطط عمل تتعلق بالأغذية والتغذية وتنفيذها، فإنه ينبغي لها الاستمرار في استعراض مستوى الطموح، وعند الاقتضاء، رفعه، وتحسين التصميم، ومواصلة تنقيح أولويات العمل، وتخصيص موارد إضافية، في ضوء عقد التغذية، من أجل تسريع الجهود المبذولة وتعزيزها لتحقيق الغايات العالمية المتعلقة بالتغذية والأمراض غير السارية المتصلة بالنظام الغذائي. وينبغي للالتزامات القطرية أن تبرز الأولويات الوطنية وأن تعتمد على حالة التغذية في البلد، ونظم الأغذية والصحة الحالية. وينبغي للدول الأعضاء أن: (أ) وضع التزامات محددة، وقابلة للقياس، وقابلة للتحقق، ومناسبة، وموقوتة زمنيا بالاستناد إلى السياسات وخطط العمل الحالية المتعلقة بالأغذية والتغذية؛ (ب) ووضع التزامات محددة، وقابلة للقياس، وقابلة للتحقق، ومناسبة، وموقوتة زمنيا إضافية تماشيا مع الطموحات التحولية للمؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية وأهداف التنمية المستدامة وغايات الصحة العالمية؛ (ج) ووضع التزامات محددة، وقابلة للقياس، وقابلة للتحقق، ومناسبة، وموقوتة زمنيا في مجالات العمل التي لم تشملها من قبل السياسات وخطط العمل الحالية؛ (د) وتخصيص موارد إضافية للسياسات المحلية والدولية.

53- وتدعى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة المعنية إلى العمل بشكل جماعي عبر القطاعات ومختلف أصحاب المصلحة من أجل توفير التوجيه والدعم للبلدان، بناء على طلبها، بهدف تعزيز الالتزامات. ويمكن استخدام دليل موارد، أعدته منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، للمساعدة في صياغة الالتزامات الخاصة بكل بلد. وينبغي لوكالات منظومة الأمم المتحدة أن تتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين لالتماس إجراءات مناسبة دعما لالتزامات البلدان المحدّدة، والقابلة للقياس، والقابلة للتحقق، والمناسبة، والموقوتة زمنيا.

54- وينبغي إضفاء الطابع الرسمي على التزامات الدول الأعضاء من خلال إجراء اتصالات بين رئيس الدولة المعنية أو الوزير والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة أو المدير العام لمنظمة الصحة العالمية أو كليهما. ويمكن تقديم الالتزامات باستمرار طوال فترة عقد التغذية. وستدرج الالتزامات التي تتعهد بها الدول الأعضاء في مستودع مفتوح للجمهور تديره الأمانة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. ويمكن تقديم الالتزامات من طرف السلطات الوطنية على مختلف مستويات الحكومة، بما في ذلك البلديات، ولكن ينبغي دائماً إحالتها عن طريق السلطات المركزية الحكومية.

55- ويجوز أيضا تقديم التزامات رفيعة المستوى بشأن توصيات المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية من خلال منتدى التغذية من أجل النمو أو غيره من المنتديات القائمة والمبادرات ذات الصلة عبر قطاعات متعددة إلى مستودع عقد التغذية. وستتولى الأمانة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية تنسيق هذه المنتديات لضمان اتساق الالتزامات والرصد.

56- كما يجوز للجماعات السياسية والاقتصادية الإقليمية ومصارف التنمية ووكالات الأمم المتحدة تقديم التزاماتها الخاصة بعقد التغذية مباشرة إلى الأمانة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. ويجوز للجهات الفاعلة من غير الدول تقديم التزاماتها دعما لالتزامات الدول الأعضاء المحدّدة، والقابلة للقياس، والقابلة للتحقق، والمناسبة، والموقوتة زمنيا. ويجوز لها أيضا القيام بذلك من خلال المنتديات الدولية التي تتلقى التزامات من الجهات الفاعلة من غير الدول.

57- وستسعى الأمانة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، قدر الإمكان، إلى تسجيل الالتزامات التي تقدّمها الحكومات والجماعات السياسية والاقتصادية الإقليمية ومصارف التنمية ووكالات الأمم المتحدة وإلى تحليلها. وينبغي للحكومات ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى التي تتعهد بالتزامات، تقديم المعلومات سنوياً للتمكن من تتبع التقدّم المحرز في التنفيذ وتوثيق الإنجازات والنجاحات.

58- وينبغي للجهات الفاعلة من غير الدول توفير معلومات التعقب إلى الحكومات أو المنتديات التي قدّمت لها التزاماتها.

شبكات العمل

59- سيتم، من خلال أدوار التعبئة والتحفيز التي سيضطلع بها عقد التغذية، إنشاء شبكات عمل. وهذه الشبكات هي ائتلافات غير رسمية تتشكل من البلدان بهدف تسريع الجهود ومواءمتها حول مواضيع محدّدة تربط بمجال واحد أو أكثر من مجالات عمل عقد التغذية، من خلال الدعوة إلى وضع سياسات وتشريعات وتمكين تبادل الممارسات والخبرات وتسليط الضوء على النجاحات المحقذقة والدروس المستخلصة وتوفير الدعم المتبادل لتعجيل التنفيذ. وستساعد شبكات العمل البلدان في تنفيذ التزاماتها المحدّدة، والقابلة للقياس، والقابلة للتحقق، والمناسبة، والموقوتة زمنيا.

60- وقد تم بالفعل إنشاء شبكات عمل بشأن بعض المواضيع (مثلا الحد من الملح، ومراقبة تسويق الأغذية للأطفال) في بعض الأقاليم. ويقدّم **الجدول 1** قائمة بمجالات شبكات عمل محتملة تستلزم زيادة الاهتمام والالتزام السياسيين.

61- ويجوز إنشاء شبكة عمل بناء على طلب بلد أو أكثر من البلدان التي ينبغي أن تقوم بتحديد الأهداف والنطاق وبرنامج العمل الأولي والبلدان الشريكة الأخرى وعقد الاجتماعات وإدارة المبادرات المشتركة. ويمكن لشبكات العمل أن تكون إقليمية أو عالمية، وأن تعمل تحت قيادة مؤسسة حكومية. كما يجوز لمنظومة الأمم المتحدة دعم شبكات العمل، لا سيما من خلال توفير أدوات تشغيلية.

62- وينبغي للبلدان التي تنشئ شبكة عمل أن تقرّر كيفية العمل مع منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، حسب الاقتضاء. ومن المهم أن تتفادى شبكات العمل تضارب المصالح في كل من عضويتها وتنفيذ الأنشطة.

63- وينبغي للبلدان التي تنشئ شبكة عمل أن تبلّغ الأمانة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بذلك كتابة. وستقوم الأمانة المشتركة بنشر المعلومات والأخبار والأدوات المتعلقة بشبكات العمل.

64- وسيعترف بالحكومات والجماعات السياسية والاقتصادية الإقليمية التي تعهدت بالتزامات رسمية وتدعم بشكل نشط البلدان الأخرى عن طريق شبكات العمل، على أنها جهات مناصرة لعقد التغذية. وهذه الجهات المناصرة هي في مقدمة الركب وقدوة للحركة العالمية لتحسين التغذية.

المنتديات والمؤتمرات

65- أطلق عقد التغذية في 19 يوليو/تموز 2016 في نيويورك على هامش اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وتم أيضا تنظيم حدث للدعوة والمناصرة لعقد التغذية في 20 سبتمبر/أيلول 2016 خلال الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

66- وتعمل الأمانة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وآليات التنسيق ومنظمات الأمم المتحدة المعنية، مع أوسع مجموعة ممكنة من الجهات الفاعلة والمؤسسات الاجتماعية من أجل الاستفادة من الفعاليات المخطط لها بالفعل وربط بعضها ببعض ولتنظيم فعاليات جديدة لبناء جسور بهدف التخطيط وتبادل المعارف والاعتراف بالنجاحات المحقّقة والتعريف بالتحديات والعراقيل الماثلة، ومن أجل تعزيز التعاون والدعم في أي مجال من مجالات العمل الستة، وبشكل أعم من أجل النهوض بعقد التغذية وأهدافه.

67- وتوفر لجنة الأمن الغذائي العالمي منتدى لتحقيق المزيد من التقارب في السياسات وفضاءً للحوار وتبادل الخبرات في ما بين الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين. ويمكن للجنة الأمن الغذائي العالمي تحديد الثغرات وتنسيق الإجراءات وتعزيز أوجه التعاون ورصد الآثار وبناء التناسق في ما بين القطاعات.

68- وتوفر اللقاءات الدورية لحركة تعزيز التغذية وحركة التغذية من أجل النمو فرصاً لمناقشة الالتزامات المالية والسياسية وتعبئتها من الحكومات والجهات المانحة والمجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة ودوائر الأعمال. ويتضمن **الجدول 2** قائمة بفرص عقد الاجتماعات لفترة السنتين الأولى من عقد التغذية.

تسريع وتيرة التنفيذ

69- سعيا إلى تنفيذ الالتزامات وتحقيق الأثر المنشود، ينبغي لجميع أصحاب المصلحة في عقد التغذية التعاون من أجل ضمان تصميم السياسات والبرامج وتنفيذها بشكل مناسب. وستسعى الأمانة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، بدعم من اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمات الأمم المتحدة المعنية وآليات التنسيق وأصحاب المصلحة الآخرين، إلى تحسين أوجه التآزر وتوسيع نطاق الفرص المتاحة لتوفير المساعدة الفنية والاستفادة من الآليات القائمة، حتى يتسنى للبلدان تلقي دعم متسق وعالي الجودة وفي الوقت المناسب، على سبيل المثال من خلال تشجيع التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال السياسات وتيسيره في سياق المعونة الإنمائية، والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وكذلك من جانب المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية ومنظومة الأمم المتحدة.

70- وينبغي للأمانة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، بدعم من اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمات الأمم المتحدة المعنية وآليات التنسيق وأصحاب المصلحة الآخرين في عقد التغذية، الدعوة إلى إعداد أدلة وتوجيهات جديدة بشأن البرامج والسياسات الفعالة المتعلقة بالتغذية. وسينصب التركيز على التعلّم من الأقران ونقل التكنولوجيا، وتبادل الممارسات الجيدة، والمعارف والتكنولوجيات، والابتكار ونتائج البحوث.

71- وينبغي لأصحاب المصلحة في عقد التغذية الدعوة إلى تعزيز القدرات على جميع المستويات، بما في ذلك مستوى المجتمع المحلي حسب الاقتضاء. على سبيل المثال، إدراج عناصر التغذية في مناهج العاملين في مجالي الصحة والزراعة، ومديري القطاعين العام والخاص، وأصحاب المهن الأخرى ذات الصلة بالتغذية.

72- وستسعى الأمانة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، على نحو ما أوصى به إعلان روما عن التغذية، إلى تنفيذ عقد التغذية في حدود الموارد المتاحة. وينبغي لأصحاب المصلحة في عقد التغذية الدعوة بصورة جماعية وبطريقة منسقة إلى تعبئة موارد مالية جديدة مع النظر في الوقت ذاته في الخيارات المتاحة لجمع الموارد دعما لتنفيذ السياسات والبرامج الوطنية. وسيُلتمس التمويل من مجموعة متنوعة من المصادر، بما في ذلك مصارف ومؤسسات التنمية، وعن طريق آليات تمويل مبتكرة إضافة إلى المساعدة الإنمائية. وسيُضطلع بجميع أنشطة جمع الأموال بطريقة تسمح بتجنب تضارب المصالح المتصورة والفعلية على السواء.

73- وقد وضعت تقديرات لتكاليف السياسات والبرامج في عدة بلدان، وقام البنك الدولي بتقدير التكاليف العالمية لتعزيز البرامج الفعالة لتحقيق غايات التغذية العالمية[17]. ويتيح عقد التغذية فرصة لتبادل الخبرات بشأن الطريقة التي يمكن بها تعبئة الموارد المحلية، على سبيل المثال من خلال توجيه موارد البلاد المتاحة نحو أهداف التغذية أو الاستفادة من الاستثمارات الخاصة.

74- وستقوم الأمانة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، بدعم من اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمات الأمم المتحدة المعنية وآليات التنسيق، بلفت الانتباه إلى التدابير المناسبة لمنع التأثيرات التي لا لزوم لها على صنع السياسات العامة التي قد ترتبط بعروض المساعدة المالية.

الدعوة والتواصل المستنيران بالأدلة

75- تعتبر الدعوة عنصرا أساسيا من عناصر عقد التغذية. وستبادر الأمانة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، بدعم من اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمات الأمم المتحدة المعنية وآليات التنسيق، إلى إقامة صلات بالشبكات القائمة من الجهات المناصرة في مختلف القطاعات على الصعيدين العالمي والمحلي، والوصول إلى وسائل الإعلام للتأثير على الشخصيات العامة، وبلورة رسائل مشتركة

[17] http://www.worldbank.org/en/topic/nutrition/publication/an-investment-framework-for-nutrition-reaching-the-global-targets-for-stunting-anemia-breastfeeding-wasting.

من أجل: (أ) دعوة صناع السياسات إلى التعهّد بالتزامات محدّدة، وقابلة للقياس، وقابلة للتحقق، ومناسبة، وموقوتة زمنيا؛ (ب) ولفت الانتباه إلى السياسات والبرامج فعالة في مجالات العمل الستة؛ (ج) وتعبئة المزيد من الموارد والقدرات في مجال التغذية؛ (د) ونشر قصص الإنجازات والنجاحات المحقّقة.

76- وسيشترك الشركاء في وضع حملات محدّدة ومتخصّصة بشأن عقد التغذية لتحديد أولويات أثر التغذية وتعزيزه. ويجري الآن تحديد هذه الحملات ومن المفترض أن تشمل منتديات المجتمع المدني والحملات القائمة المتصلة بالتغذية وأشكالاً جديدة من وسائل الإعلام، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي.

77- وقد وضعت هوية مرئية[18] لاستخدامها على امتداد عقد التغذية. وهي متوفرة بجميع لغات الأمم المتحدة. ويجوز للحكومات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في عقد التغذية الراغبة في استخدام الهوية البصرية لعقد التغذية أن تفعل ذلك بعد تقديم طلب رسمي والحصول على إذن من الأمانة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.

78- ويمكن الاطلاع حاليا على المعلومات المتعلقة بعقد التغذية على الموقع الشبكي لكل من منظمة الأغذية والزراعة[19] ومنظمة الصحة العالمية[20] ولجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية[21]، وهذه المعلومات ستستكمل بمنتجات وأنشطة خاصة بعقد التغذية، بما في ذلك موقع مخصّص على الإنترنت، ووثائق مطبوعة وإلكترونية، وأحداث للبث على الإنترنت، وغير ذلك.

الحوكمة

79- ييسر عقد التغذية إجراء مشاورات واسعة النطاق في ما بين أصحاب المصلحة بغرض مواءمة الأولويات وأدوات السياسة العامة وآليات الرصد.

80- ستقدم منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية الدعم المرتبط بأعمال الأمانة إلى أنشطة عقد التغذية، بدعم من اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ووكالات الأمم المتحدة المعنية وصناديقها وبرامجها وآليات التنسيق مثل اللجنة الدائمة للتغذية والمنتديات المتعددة أصحاب المصلحة، مثل لجنة الأمن الغذائي العالمي.

81- وستستخدم أنشطة الأمانة الموارد الموجودة في منظومة الأمم المتحدة.

عقد الأمم المتحدة
للعمل من أجل التغذية
2025-2016

18 /http://www.fao.org/news/story/ar/item/409078/icode

19 .http://www.who.int/nutrition/decade-of-action/en/

20 https://www.unscn.org/en/topics/un-decade-of-action-on-nutrition

21

82- وستعقد الأمانة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، بدعم من اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ووكالات الأمم المتحدة المعنية وصناديقها وبرامجها وآليات التنسيق، اجتماعات دورية لممثلي الدول الأعضاء لمناقشة التحديثات على برنامج العمل والتقارير المرحلية. وستعقد الأمانة اجتماعات ومشاورات دورية مع أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، بما في ذلك المنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والبرلمانيون والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. وستستخدم الأمانة آليات ومنتديات، مثل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ولجنة الأمن الغذائي العالمي وحركة تعزيز التغذية والآلية العالمية لتنسيق الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها [22]، كما ستعمل مع منظمات ومنتديات دولية وإقليمية أخرى، مثل التغذية من أجل النمو والائتلاف الدولي للدعوة بشأن التغذية وغيرها. ويوضح **الجدول 2** الأنشطة ذات الأولوية للأمانة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لفترة السنتين الأولى من عقد التغذية.

المساءلة وتقاسم التعلّم

83- ستُقدم كل سنتين تقارير عن تنفيذ عقد التغذية إلى جمعية الصحة العالمية ومؤتمر منظمة الأغذية والزراعة والجمعية العامة للأمم المتحدة. وستعرض التقارير التقدّم العام المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالنظام الغذائي وكذلك تفصيلاً للالتزامات التي قطعتها الحكومات والتقدّم والإنجازات التي تحققت بصددها. وستتضمن التقارير أيضاً موجزاً للإنجازات العالمية، بما في ذلك تقدم عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن التغذية. كما ستسهم هذه التقارير في الاحتياجات المرتبطة برفع التقارير عن أهداف التنمية المستدامة.

84- وسيستند تتبع تنفيذ التقدّم في مجال السياسات والالتزامات الخاصة بكل بلد إلى عمليات التقييم الذاتية للبلدان وسييسر من خلال مسوح للسياسات تقودها الأمم المتحدة، ودراسات تحقّق مخصّصة تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة والأوساط الأكاديمية.

85- وستتيح التقارير الصادرة كل سنتين فرصاً للتباحث بين الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن التقدم المحرز في إطار عقد التغذية. وستدرج التعليقات التي تبديها الأجهزة الرئاسية لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وتلك الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي في التقارير المقدّمة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. وسيجري تحديث برنامج العمل مع كل تقرير من التقارير الصادرة كل سنتين.

86- وسيُعقد حوار مفتوح وشامل لجميع أصحاب المصلحة لتقييم التقدّم الذي أحرزه عقد التغذية في منتصف المدة (2020–2021) وفي نهاية عقد التغذية (2025). وستُستشار الدول الأعضاء بشأن صيغة عمليات الاستعراض هذه.

[22] http://www.who.int/global-coordination-mechanism/history/en/.

87- وسيُجرى حوار بشأن المساءلة، تماشيا مع الإعلانات المتعلقة بفعالية المعونة (برنامج عمل أكرا وإعلان باريس) والإطار الخاص باتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة[23]، مع كل المبادرات والمنتديات ذات الصلة التي تهدف إلى الحصول على التزامات في مجال التغذية والمجالات المتصلة بها. وسيتم النظر، على سبيل المثال، في نظام الرصد والمساءلة لخطة عام 2030 الذي يندرج ضمن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإطار المساءلة الخاص بالهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة بقيادة المبادرة العالمية بشأن البيانات المفتوحة لأغراض الزراعة والتغذية[24]، ولجنة الأمن الغذائي العالمي، والحركة المعنية بتعزيز التغذية، والتغذية من أجل النمو، ومبادرة "كل امرأة، كل طفل"، بهدف تنسيق شكل وعملية تقديم الالتزامات، والاتفاق على معايير للالتزامات، وضمان جودة نظم التتبع وتبسيطه. كما يمكن لكل من تقرير "العد التنازلي إلى عام 2030" وتقرير التغذية العالمي والفريق المستقل المعني بقضايا المساءلة توفير آليات هامة من آليات المساءلة لعقد التغذية.

88- وسيُقاس التقدّم المحرز في تحقيق غايات التغذية العالمية والغايات الخاصة بالأمراض غير السارية المرتبطة بالنظام الغذائي على امتداد عقد التغذية على المستويين الوطني والعالمي. وينبغي إجراء عمليات التقييم البرامجي والسياساتي الهادف بدعم من منظومة الأمم المتحدة من أجل تحديد الممارسات الجيدة.

جزء قابل للتعديل

الجدول 1 – المواضيع المحتملة لإنشاء شبكات عمل لضمان الاهتمام والالتزام السياسيين

مجال العمل 1: نظم أغذية مستدامة وقادرة على الصمود من أجل نظم غذائية صحية
• *الفاكهة والخضار*: التكثيف المستدام للإنتاج الزراعي والزراعة الإيكولوجية، وما بعد الحصاد والتجهيز، والأسواق، واستثمارات القطاعين العام والخاص، والحوافز للأسواق المحلية وصغار المزارعين والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم • *الأغذية الحيوانية المصدر*: الإنتاج المستدام للماشية والدواجن، ومصايد الأسماك المستدامة، والأسواق وإضافة القيمة، واقتصاد التدوير وخفض النفايات، والإنصاف في الحصول على الموارد، والابتعاد عن نظم الزراعة المكثّفة، ودعم صغار المزارعين والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم • *مصايد أسماك ومحيطات وبحار وموارد بحرية سليمة ومستدامة*

[23] منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2016)، Better Policies for Sustainable Development 2016: A New Framework for Policy Coherence، نشر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باريس.
http://www.oecd.org/development/better-policies-for-sustainable-development-2016-9789264256996-en.htm

[24] http://www.godan.info

- *الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية*: توفير الممارسات الجيدة، وأمثلة الإجراءات المتخذة على امتداد سلسلة القيمة، وإقامة التحالفات، وتنوير المستهلكين للحد من الفاقد والمهدر من الأغذية
- *إعادة تركيب الأغذية*: توفير حدود مرجعية لإعادة تركيب المنتجات (إزالة الأحماض الدهنية التقابلية وخفض الصوديوم والسكر والدهون المشبعة وحجم الحصص)، وتكنولوجيات إعادة التركيب، وإقامة منتديات قطرية وإقليمية، وآليات رصد المنتجات؛ المقاييس؛ والمقاييس/المعايير للأغذية التكميلية؛ وإغناء الأغذية بالمغذيات؛ ودعم منشآت تجهيز الأغذية الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية
- *مقاومة مضادات الميكروبات*: الحد من استخدام مضادات الميكروبات في إنتاج الأغذية واستخدام تقنيات بديلة لحماية صحة الحيوان.

مجال العمل 2: نظم صحية متناسقة توفر تغطية شاملة لإجراءات التغذية الأساسية

- *فقر الدم*: توزيع مكمّلات حمض الفوليك/الحديد أسبوعيا في نظم الصحة
- *سوء التغذية الحاد*: تحسين توافر الأغذية العلاجية الجاهزة للاستعمال وإمكانية الحصول عليها
- *صحة المراهقين وتغذيتهم*: إسداء المشورة، وزواج المراهقين، والصحة والتغذية في المدارس.

مجال العمل 3: الحماية الاجتماعية والتثقيف التغذوي

- *الأغذية والتغذية في المدارس*: تحسين المناهج الدراسية ومعايير التغذية للوجبات المدرسية
- *الترويج للصحة*: القيام بحملات تسويق اجتماعي وبرامج إعلامية عن تغيير أنماط الحياة لتشجيع النشاط البدني والأكل الصحي.

مجال العمل 4: التجارة والاستثمار لتحسين التغذية

- *الاستثمارات المراعية للتغذية*: تحليل أثر التغذية الذي تنطوي عليه سياسات الاستثمارات العامة والخاصة في قطاع الأغذية؛ ودعم قضية إجراء تحول في الاستثمارات.

مجال العمل 5: البيئات الآمنة والداعمة للتغذية في كل الأعمار

- *نظم الأغذية المستدامة في المناطق الحضرية*
- *توفير أغذية مأمونة ومغذية في المؤسسات العامة*
- *الأدوات التنظيمية لتعزيز نظم غذائية صحية*: فرض الضرائب على الأغذية والمشروبات، ووضع سياسات تسعير للأغذية والمشروبات المحلّاة بالسكر التي لا تساهم في نظم غذائية صحية

- *الرضاعة الطبيعية والتغذية المبكرة*: ممارسات الرعاية المناسبة والرضاعة الطبيعية والتغذية التكميلية الكافيتين، ومبادرة جعل المستشفيات ملائمة للأطفال، والمدونة الدولية لقواعد تسويق بدائل لبن الأم، وقوانين حماية الأمومة.

مجال العمل 6: تعزيز الحوكمة والمساءلة في مجال التغذية

- *وضع خطة عمل وتقدير التكاليف*: ينبغي وضع غايات وطنية خاصة بالتغذية للبلدان التي لم تعتمد بعد مثل هذه الغايات، وكذلك خطوط توجيهية غذائية قائمة على الأغذية تأخذ بالاعتبار السياق الوطني وتنسّق الأطر ذات الصلة (مثل غايات جمعية الصحة العالمية وأهداف التنمية المستدامة والتزامات المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية)، مع اعتماد "نهج عدم ترك أي أحد خلف الركب" لضمان إحراز التقدّم للجميع
- *رصد مؤشرات التغذية ومراقبتها*
- *إعداد البحوث والأدلة*
- *تنمية القدرات والقوة العاملة*
- *منع تضارب المصالح.*

الجدول 2 – الأنشـــطة المنفذة من قبل أصـــحاب المصـــلحة في عقد التغذية في فترة الســـنتين الأولى (أبريل/نيسان 2016–أبريل/نيسان 2018)

الأنشطة	الإطار الزمني
تقديم طلبات إلى الدول الأعضاء للحصول على التزامات	يونيو/حزيران 2017
حصر المبادرات وأصحاب المصلحة	أبريل/نيسان – يونيو/حزيران 2017
الاتصال بالشركاء المحتملين في مختلف القطاعات	يونيو/حزيران 2017 – أبريل/نيسان 2018
دليل الموارد لوضع الالتزامات	مايو/أيار 2016 – مايو/أيار 2017
إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالالتزامات	مايو/أيار 2017
الدعوة والدعم الفني لتقديم الالتزامات	مايو/أيار 2017 – أبريل/نيسان 2018
الدعوة والدعم الفني لإنشاء شبكات العمل	مايو/أيار 2017 – أبريل/نيسان 2018
الحوار بشأن المساءلة مع مبادرة "كل امرأة، كل طفل"	مايو/أيار 2017 – أبريل/نيسان 2018
المنتديات والمؤتمرات	**الموعد**
عقد اجتماع للدول الأعضاء لمناقشة برنامج عمل	ديسمبر/كانون الأول 2016 وفبراير/شباط 2017 ومارس/آذار 2017
جمعية الصحة العالمية	مايو/أيار 2016 ومايو/أيار 2017
مجلس منظمة الأغذية والزراعة	ديسمبر/كانون الأول 2016
لجنة الغابات ولجنة مصايد الأسماك ولجنة الزراعة في منظمة الأغذية والزراعة	يونيو/حزيران 2016 ويوليو/تموز 2016 وسبتمبر/أيلول 2016 على التوالي
مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة	يوليو/تموز 2017
المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة	يوليو/تموز 2016 – يوليو/تموز 2017
اللجان الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية	2017
المؤتمرات الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة	2018
دورة لجنة الأمن الغذائي العالمي	أكتوبر/تشرين الأول 2016 وأكتوبر/تشرين الأول 2017
التغذية من أجل النمو	نوفمبر/تشرين الثاني 2017
التجمّع العالمي لحركة تعزيز التغذية	نوفمبر/تشرين الثاني 2017
الجمعية العامة للأمم المتحدة	سبتمبر/أيلول 2016 – سبتمبر/أيلول 2017
التقارير	**الموعد**
جمعية الصحة العالمية السبعون	مايو/أيار 2017
مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة	يوليو/تموز 2017
الدورة الرابعة والأربعون للجنة الأمن الغذائي	أكتوبر/تشرين الأول 2017
الجمعية العامة للأمم المتحدة	خريف عام 2017
حالة الأمن الغذائي والتغذية	سبتمبر/أيلول 2017
تقرير التغذية العالمية	نوفمبر/تشرين الثاني 2017